الفصل الثانى عشر

حرية الصحافة وتطور

الصحافة المصرية

١٩٧١ – ١٩٨١

أوضحنا خلال الفصلين السابقين القيود القانونية التي حكمت الصحافة المصرية في هذه الفترة ، كما أوضحنا مدى تبعية الصحافة للسلطة .

ولقد كان لهذه القيود ولتبعية الصحافة للسلطة آثارها السلبية على التطور المهني للصحافة المصرية من النواحي التالية :

أولا : حق الجماهير فى المعرفة :

إن هذا الحق كما أوضحنا من قبل يرتبط بشكل مباشر بالتعددية والتنوع ، إذ إنه كلما ضاقت المصادر التي يمكن أن يستقي منها الجمهور المعلومات والآراء ، أدى ذلك إلى الحد من قدرته على تكوين آراء صحيحة في القضايا والمشكلات المجتمعية ، ويشكل ذلك بدوره انتهاكا لحق الجماهير في المعرفة .

وبالنسبة للتعددية ، فإن الأوضاع التي خلقتها القوانين الموجودة سواء تلك الموروثة من فترات سابقة أو تلك التي تم إنتاجها في فترة السبعينات قد شكلت تقييدا كبيرا لإمكانية وجود تعددية حقيقية ، ومن ناحية أخرى فقد شكلت الممارسات السلطوية القيد الأكبر على إمكانية نشوء هذه التعددية ، وبالرغم من أن السلطة قد رفعت شعار الديموقراطية والتعددية الحزبية إلا أنها قد منعت بممارساتها تطور هذه التعددية لتشكل تعبيرا حقيقيا عن التوجهات السياسية والفكرية الموجودة في المجتمع ، فمن الناحية السياسية لم تسمح السلطة سوى بنشأة ثلاثة منابر في إطار الاتحاد الاشتراكي تحولت بعد ذلك بقرار سلطوي إلى أحزاب ، وقد بررت السلطة عدم السماح لأحزاب أخرى بحق الوجود ، ،بأن الاتجاهات الأساسية هي اليمين والوسط واليسار ، وأن الأحزاب الثلاثة تعبر عن هذه الاتجاهات ، أي أن السلطة قد فرضت صيغة هذه التعددية ، وهي تعرف تماما أنه لا يمكن وجود تعددية حقيقية في غياب ثلاثة اتجاهات أو مشروعات رئيسية في المجتمع هي التيار الإسلامي والوفد والناصريون .

أما بالنسبة لليسار الذي عبر عنه التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، فقد تم إجباره قهرا على تجميد نشاطه ، أو بمعنى آخر إخراجه من الساحة السياسية ، نتيجة لضربات متلاحقة تعرض لها عقب الانتفاضة الشعبية في يناير ١٩٧٧ ، ونتيجة لقيام السلطة بإنتاج مجموعة من القوانين سبق أن تناولها شكلت في معظمها تقييدا لحركة ونشاط وحرية هذا الحزب .

كما تم إجبار حزب الوفد على حل نفسه ، نتيجة للقوانين نفسها التي أجبرت بمقتضاها السلطة حزب التجمع على تجميد نشاطه ، تم حل حزب مصر العربي الاشتراكي ، الذي كان يفترض فيه أنه يمثل الوسط بعد أن انسحب منه أعضاؤه ، وانضموا للحزب الذي كونه السادات تحت اسم الحزب الوطني الديموقراطي .

أما بالنسبة لليمين فإن حزب الأحرار الذي أعطت له السلطة تمثيل اليمين ، فقد انتهج سياسة تقترب إلى حد كبير من توجهات السلطة ، خاصة في قضية الصلح مع إسرائيل ، حيث أخذ السادات معه زعيم معارضته مصطفى كامل مراد في رحلته إلى القدس ، وقد دافع هذا الحزب عن سياسة السلطة فى هذا الموضوع ، واقتصرت معارضته واختلافاته مع السلطة على جوانب هامشية .

ونتيجة لرغبة السلطة في وجود ديكور ديموقراطي لنظام الحكم ، فقد ساهمت في إنشاء حزب العمل الاشتراكي ليكون كما قال السادات « معارضتي المخلصة » .

ونتيجة لذلك فإن صيغة التعددية التي انتهجتها السلطة لم تختلف كثيرا عن صيغة الحزب الواحد ، إذ ظل هذا الحزب سواء حزب مصر أو الحزب الوطني الديموقراطي الذي شكله السادات ، يسيطر بشكل كامل يصل إلى درجة الاحتكار على الساحة السياسية ، وعلى وسائل الاتصال بالجماهير ومن بينها الصحف .

يضاف إلى ذلك أن مفهوم السلطة للتعددية يقوم على أن « هناك ضوابط وأطر عامة لا يجوز للأحزاب أن تخرج عنها ، وقد عبرت القيادة السياسية عن هذا المفهوم في أن هناك قضايا قومية لا ينبغي الخلاف حولها أو الجدل بخصوصها لأنها تتعلق بالمصالح العليا للوطن وتمس أمنه الوطني ، وتمثلت المشكلة في أن ما وصف بأنه قضايا قومية كان من الاتساع بحيث ضاق مجال المناقشة في عديد من الموضوعات التي كان ينبغي في إطار التعدد الحزبي أن تخضع للجدل والخلاف ، وطبقا لهذا المفهوم فإن الخلاف يجب أن ينحصر في التفصيلات ، أو في برامج التنفيذ ، وأن لا ينصرف إلى التوجهات السياسية في المجال الداخلي أو الخارجي ، وأنه يمكن قيام الأحزاب مع استمرار أيديولوجية وممارسات الإجماع السياسي التي لا توجد عادة إلا في إطار التنظيم السياسي الواحد »[1] .

ومن هنا فإن هذه الصيغة لم تكن من الممكن أن تؤدي إلى وجود تعددية سياسية ، بل

إن ما يمكن أن توجده هو إعطاء شرعية للسلطة .

هذا من الناحية السياسية ، أما بالنسبة للتعددية الصحفية فيلاحظ أن الصيغة التي تم التوصل لها عقب تحول المنابر إلى أحزاب ، قد أدت إلى احتكار الحزب الحاكم لوسائل الاتصال بالجماهير ومن بينها الصحف التي كانت مملوكة للاتحاد الاشتراكي العربي ، ثم تحولت ملكيتها إلى الدولة ، فعبر سلسلة من التغييرات في إدارات المؤسسات الصحفية « أصبحت الصحف القومية الثلاث مؤيدة ، بل ومعبرة عن وجهة نظر صانع القرار والنظام السياسي في الفترة (١٩٧٠-١٩٨١) ، وإن اختلفت في درجة اندفاعها في التأييد ، فبينما كانت صحف دار أخبار اليوم مندفعة في التأييد بشكل واضح ومباشر لدرجة أن رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير موسى صبري أعلن في أكثر من مناسبة بوضوح تام أنه هو وجريدته مع الحكومة والنظام السياسي والرئيس السادات ، وأنه يؤيده في كافة القرارات التي يتخذها ، فإننا نجد أن الأهرام قد حافظت على درجة من درجات الاعتدال في موقفها تجاه صانع القرار ، وإن كان هذا لا يعني أنها كانت أقل تأييدا ، ولكن المقصود أنها كانت أقل اندفاعا في التأييد ، أما الجمهورية فقد كانت أقل اندفاعا في التأييد في الفترة الأولى ، ولعل هذا يرجع إلى وجود عدد كبير من الصحفيين اليساريين في هذه الجريدة ، ولكن مع إسناد رئاسة مجلس الإدارة ورئاسة التحرير إلى محسن محمد تغيرت سياسة الجريدة ، وأخذت تنافس الصحفيتين الأخريين في توجههما »[٢] .

يمكن الاعتراض هنا بأن المؤسسات الصحفية التي كانت مملوكة للاتحاد الاشتراكي قد مارست خلال الفترة من ١٩٧٤-١٩٧٦ درجة من الحرية مكنتها من توجيه النقد إلى النظام ، وهذا صحيح ، ولكن بالإضافة إلى أن هذه الفترة قصيرة جدا ، فإن النقد الموجه إلى النظام لم يكن من منطلق الحرية في التعبير عن مشروعات سياسية وثقافية بديلة لمشروع السلطة ، وإنما انصب هذا النقد على جوانب القصور في تنفيذ مشروع السلطة ومن ثم فإنه حتى في خلال هذه الفترة لم تطرح الصحف بدائل أمام الجماهير لهذا المشروع ، يضاف إلى ذلك أن معظم هذا النقد قد توجه إلى التجربة الناصرية ، وكان السادات نفسه قد « أطلق في ورقة أكتوبر الضوء الأخضر لانطلاق حركة النقد ضد نظام عبد الناصر حيث أكد أن المنطلق للمستقبل هو نقد الماضي وفحص إيجابياته وسلبياته »[٣] ، وحتى ذلك النقد لم يكن مسموحا له بتجاوز حدود معينة ، بحيث يؤدي إلى تقييم شامل للتجربة

الناصرية ، وتم إجهاضها بعنف عقب صدور كتاب جلال الدين الحمامصي « حوار وراء الأسوار » .

وقد يقال هنا إذا كان هذا التحليل صحيحا ، فما هو معنى الغضب الذي صبه السادات على الصحافة ، والذي سبق أن أوضحناه في دراسة العلاقة بين الصحافة والسلطة ؟ والإجابة هي أن السادات لم يكن على استعداد لتقبل أي خلاف مع سياسات نظامه أو نقد لها ، وأن رغبته في إقامة ديكور ديموقراطي لحكمه من ناحية ، وخوفه من أن يفقد سيطرته الكاملة على الصحف جعله لا يتقبل أي نقد لسياساته ، وأن اتهامه للصحافة « بالتعبئة والشحن » الذي أدى إلى أحداث يناير هو مثل محاولته لتحميل مسئولية الانتفاضة الشعبية في ١٨و١٩ يناير لليسار بالرغم من اشتراك كل القوى الوطنية فيها وبالرغم من أن الشعارات التي رفعت في هذه الانتفاضة تنتمي إلى اتجاهات سياسية مختلفة

وحتى مع الاعتراف بأن الصحافة قد مارست درجة من حرية النقد للنظام خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٧٦) ، فإن سيطرة النظام قبل وبعد هذه الفترة على الصحافة كانت كاملة ، ولم تستطع هذه الصحف التعبير عن الاتجاهات السياسية والفكرية الموجودة في المجتمع بالرغم من الادعاء بأنها مملوكة للشعب ، ولم تستطع أن تؤدي حق الجماهير في المعرفة ، وكمجرد مثال لذلك فإنه بالرغم من وجود قوى سياسية وطنية تعارض خطوات الصلح مع إسرائيل ، ومعاهدة كامب ديفيد ، فإن تأييد هذ الصحف لها كان كاملا ، ولم تظهر أية معارضة لهذا الصلح في الصحف اليومية ، بل استخدمتها السلطة كوكالة لترويج وتبرير قراراتها .

أما بالنسبة للصحف الحزبية التي نشأت عقب قرار تحويل المنابر إلى أحزاب فإنه إذا كانت قد أدت إلى وجود درجة من التعددية ، فإنه في المقابل قد تم الاعتداء على هذه التعددية قبل صدورها بإغلاق مجلتي الكاتب والطليعة اليساريتين .

ومن الواضح أن الشعب كان في حاجة شديدة إلى التعددية الصحفية ، التي يمكن من خلالها أن يمارس حقه في الحصول على المعرفة ، وكدليل على ذلك النجاح الذي حققته جريدة الأهالي عند صدورها ، فبالرغم من الصعوبات التي واجهتها هذه الجريدة الجديدة وبخاصة عدم قدرة مجموعة الصحفيين اليساريين على العمل فيها بشكل واضح ، وأنهم كانوا جميعا « يعملون فيها بشكل سري لأنهم ممنوعون من الكتابة فيها ، إلا إذا

استقالوا من المؤسسات الصحفية القومية »[٤] ، إلا أن هذه الجريدة الجديدة قد « قفز توزيعها إلى أكثر من ١٠٠ ألف نسخة »[٥] .

ولايمكن تفسير ذلك إلا بأن الجماهير كانت في حاجة شديدة إلى مصدر بديل للصحف التي تسيطر عليها السلطة ، يمكن أن تحصل منه على المعلومات والآراء .

كما تحقق هذا النجاح أيضا بالنسبة لجريدة الأحرار ، خلال الفترة الأولى من صدورها حيث وصل توزيعها إلى ١٤٠ ألف نسخة ، ثم هبط توزيعها في ١٩٨١ إلى ٢٠ ألف نسخة ، وذلك لأنها لم تستطع خلال الإصدار الثاني أن تحقق حق الجماهير في المعرفة ، ولم تمثل مصدرا حقيقيا بديلا لصحف الحكومة .

كما تحقق ذلك أيضا بالنسبة لجريدة الشعب التي لم يزد توزيعها عن ٦٠ ألف نسخة قبل خروج المجموعة الساداتية ، ثم عندما أدركت الجماهير أنها يمكن أن تمثل مصدرا بديلا لصحف الحكومة قفز توزيعها إلى ١٠٠ ألف نسخة في عام ١٩٨١ .

ومع ذلك فإن صحيفة الأهالي قد أجبرتها السلطة عبر سلسلة المصادرات ، ثم رفض طبعها في دار التعاون على التوقف كما أوضحنا من قبل ، ثم أوقفت جريدة الشعب في عام ١٩٨١ ، وبإغلاق هاتين الصحيفتين ، تمت عملية احتكار شامل من جانب الحزب الحاكم لعملية الاتصال بالجماهير ، ولم يعد أمام الجماهير أية بدائل للحصول على المعلومات والآراء ، وهو ما يمثل انتهاكا لحق الجماهير في المعرفة .

ونتيجة لانعدام التنوع في الصحف الحكومية (المسماة بالقومية) وسيطرة السلطة عليها بشكل كامل ، فقد قامت هذه الصحف بإخفاء الكثير من الحقائق عن الشعب ، « ولم تلعب الدور الذي كان يتوقعه الناس منها ، وبدأ نشر الرأي المخالف في الانكماش ، وبدأ نوع من الحذر الشديد في نشر الأخبار حتى ما كان منها مطلوبا ومشروعا مثل جلسات مجلس الشعب ، حتى أن بعض ما كان يقال رغم موضوعيته كان يحجب أحيانا أو ينشر مبتورا[٦] .

وهكذا يتضح أن الصحافة في ظل سيطرة السلطة عليها ، لايمكن أن تؤدي حق الجماهير في المعرفة إذ إنها تفقد معظم وظائفها ، لتتحول في النهاية إلى مجرد وكالة لتبرير وترويج قرارات السلطة .

ثانيا : ديموقراطية الاتصال :

نتيجة لسيطرة السلطة على الصحافة ، فإن الاتصال قد استمر في التدفق بطريقة رأسية من أعلى إلى أسفل ، وظلت الصحف تحمل قرارات السلطة وتوجيهاتها إلى الجماهير وتقوم بالدفاع عنها والتبرير والترويج لها دون الاهتمام بالتغذية العكسية ، أو معرفة رد فعل الجماهير على هذه القرارات ، وحتى عند محاولة معرفة رد فعل الجماهير على هذه القرارات ، فإن الصحف لجأت إلى إجراء عمليات انتقائية لرسائل القراء ، ولآراء الأفراد والجماعات في قرارات السلطة بحيث لاينشر إلا ماكان موافقا لآراء السلطة ومدافعا عن قراراتها ، ومن ثم فإن ردود فعل الجماهير قد خضعت للتشويه والتحريف والتحيز من خلال عمليات الانتقاء التي قام بها حراس البوابة في الصحف الحكومية .

يضاف إلى ذلك أن آراء الكثير من القوى السياسية الوطنية قد تم حجبها ، ومنعها من الوصول إلى الجماهير ، وهو ما يشكل تقييدا لديموقراطية الاتصال .

ومن ناحية أخرى فإن القيود القانونية والسلطوية التي منعت الأفراد والجماعات والقوى السياسية من إصدار الصحف ، قد شكلت أكبر القيود على ديموقراطية الاتصال ، إذ أن هذه الديموقراطية لايمكن أن تتطور أو تنمو في ظل غياب التعددية والتنوع ، ووجود أكبر عدد من الصحف الصغيرة التي تعبر عن آراء القوى السياسية والفكرية ، الموجودة في المجتمع .

يضاف إلى ذلك أن الصحافة التي تسيطر عليها السلطة قد فشلت في أن تكون أداة لنقل المناقشة الحرة للقضايا والمشكلات المجتمعية ، ونتيجة لغياب هذه المناقشة ، كان لابد من أن ينشأ العنف والعنف المضاد ، وتتجه القوى السياسية إلى العمل السري باعتباره الطريق الوحيد أمامها لتغيير المجتمع ، طالما أنه ليست هناك فرصة للتغيير السلمي بالأسلوب الديموقراطي .

ومن ناحية ثانية ، فإن الصحافة قد ظلت تحمل طابعا نخبويا أي أنها تهتم بأخبار النخبة على حساب الجماهير ، حتى ما كان تافها من أخبار هذه النخبة ، فلقد تم استخدام قاعدة « الأسماء تصنع الأخبار » ، وهي صيغة غربية رأسمالية تجارية ، بالرغم من أن هذه الصحف مملوكة للدولة .

ومن خلال كل هذه الأساليب أصبحت الصحافة أداة لتكريس سيطرة النخبة على

المجتمع، والأخطر من ذلك أن النخبة في السبعينات قد أصبحت مشكلة أساسا من الأغنياء أصحاب المشروعات الطفيلية ، والذين لا يحملون أية ثقافة أو قدرة على الإبداع ، وبالرغم من أن صيغة تأميم الصحافة قد تم تبريرها بتوجيه النقد للصحافة الرأسمالية ، والتي أصبحت أداة لتأكيد سيطرة النخبة (الرأسمالية) على المجتمع ، ولكن من الواضح أن الصحافة التي أصبحت مملوكة للدولة قد أصبحت بشكل أكثر أداة لتكريس هذه السيطرة على المجتمع .

ومن ثم فإن حل مشكلة ديموقراطية الاتصال لا يمكن أن يكون في ظل سيطرة السلطة على الصحافة ، إذ إن هذه السيطرة سوف تزيد من عملية استخدام الصحافة كأداة لسيطرة النخبة على المجتمع أيا كانت هذه النخبة ، مع ظهور نتيجة أسوأ هي إخراج المثقفين والمبدعين الحقيقيين من دائرة النخبة .

ثالثا : الديموقراطية الداخلية في المؤسسات الصحفية :

نتيجة لسيطرة السلطة على الصحف ، فقد ظهر واضحا من خلال تحليل الكثير من الأحداث انعدام الديموقراطية الداخلية في المؤسسات الصحفية (المسماة بالقومية) ، وانفراد أصحاب المناصب العليا في المؤسسة (رئيس مجلس إدارة ـ رئيس تحرير) بتحديد السياسة التحريرية للصحيفة في الوقت الذي كان فيه مجموع الصحفيين داخل الجريدة غائبين عن عملية تحديد السياسة التحريرية لصحفهم .

ونتيجة لاستخدام نظرية السلطة « تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة » فقد تم إهدار الكثير من الكفاءات الصحفية في المؤسسات الصحفية المصرية ، ومن ثم فقد برزت ظاهرة الهجرة وتضخمت خلال السبعينات حتى وصل عدد المهاجرين إلى ٣٥٠ صحفيا ، اضطر معظمهم إلى الهجرة نتيجة لعدم قدرتهم على التعبير عن آرائهم في صحفهم ، وقد أظهر الكثير منهم في البلاد التي هاجر إليها كفاءات صحفية عالية ، كما تم تجميد عدد كبير أيضا ، ومنعهم من الكتابة ، ووصل عددهم إلى ٢٠٠ صحفي ، ويصل نسبة المهاجرين والممنوعين من الكتابة إلى أكثر من ٢٥ ٪ من مجموع الصحفيين العاملين في المؤسسات الصحفية .

وهكذا فقد كان لانعدام الديموقراطية الداخلية في المؤسسات الصحفية القومية آثارها السلبية على تطور هذه المؤسسات ، وتكريس تبعيتها للسلطة بحيث أصبحت في النهاية

معبرة عن رأي واحد هو رأي رئيس الجمهورية ، وظل دور الصحفيين فقط يتمثل في صياغة هذا الرأي صياغة صحفية تستهدف إقناع الجمهور به .

رابعا : مصادر الأخبار :

كانت السلطة عقب حركة مايو ١٩٧١ قد اتجهت إلى « تخفيف القيود المفروضة على الصحافة بفتح مصادر الأخبار للصحفيين ، فقد أصدر السادات توجيهات جديدة إلى أعضاء مجلس الوزراء يطلب منهم تسهيل تدفق الأنباء من الهيئات الحكومية إلى الجمهور، في الوقت نفسه حاول أن يكون عادلا في التعامل مع الصحفيين الكبار في الحصول على الأخبار المهمة ، ونتيجة لذلك فقد هيكل الوضع المتميز الذي كان يتمتع به في عهد عبد الناصر »[٧] .

كما يلاحظ أن « مجلس الوزراء قد حدد في اجتماع له في أبريل ١٩٧٣ ثلاث نقاط تنظم العلاقة بين الحكومة والصحافة ، هي تنظيم عملية إمداد الصحف بالبيانات والأرقام والمعلومات ، وتحري الدقة الكاملة في كل ما يقدم للصحافة ، وإرجاء الإدلاء بأية أحاديث خاصة إلى أن يتم إنجاز ما يمكن التحدث عنه »[٨] .

وكان يمكن أن يعتبر ذلك تطورا إيجابيا لولا أن الرقابة كانت مفروضة على الصحف حتى عام ١٩٧٤ ، وكان بيد هذه الرقابة أن تمنع نشر ما يمكن أن تحصل عليه الصحف من أنباء .

كما أنه من الواضح أن هذا التوجيه كان المقصود به إنهاء احتكار الأخبار الذي كان يتمتع به هيكل حتى عام ١٩٧١ ، ولاشك أن ذلك أيضا تطورا إيجابيا في حد ذاته ، ومن ناحية أخرى فلقد كان الغرض منه هو زيادة شرعية السلطة من خلال الادعاء بوجود حرية صحافة .

لكن من الواضح أيضا أن ذلك لم يكن يعني فتح مصادر الأنباء بشكل كامل أمام الصحافة ، وظلت « هناك الكثير من الموانع التي تحول دون الصحفي والحصول على المعلومات اللازمة لأداء رسالته »[٩] . ومن أهم هذه القيود بيروقراطية الأجهزة الحكومية ، والنصوص القانونية التي تمنع الموظفين الحكوميين من الإدلاء بأية بيانات إلى الصحفيين ، كما أن « المصادر الحكومية قد ظلت هي المصادر الرئيسية التي يعتمد عليها الصحفيون

فى استقاء الأنباء ، وتوجد في كل وزارة أو مصلحة حكومية قسم خاص يتعامل مع الصحفيين (إدارة العلاقات العامة) ، ومهمة هذا القسم أو الإدارة أن يصدر نشرات صحفية ، وأن يعطي المعلومات للصحفيين حول الأنشطة المختلفة للوزارة ، وهذه الإدارات لا تعطي للصحفيين سوى المعلومات التي ترغب في أن يعرفها الجمهور ، وحتى لو أن الصحفيين يعرفون أحداثا أخرى ، فإنهم لا يمكنهم نشر أي شئ عنها ، حيث يمارسون نوعا من الرقابة الذاتية ، وبسبب ذلك فإن عملية اختيار الأخبار عن الأحداث تصبح مقيدة ، وتصبح عملية اختيار الأخبار غير خاضعة للقيم الخبرية بقدر ما تخضع لاختيار المصادر الحكومية ، وهذا يجعل الصحفيين المصريين غير قادرين على تجاوز حدود معينة ، ويصبحون خاضعين لاحتياجات ومتطلبات المصادر الحكومية »[١٠] .

ولقد كان لبيروقراطية الأجهزة الحكومية دو ركبير في عملية تقييد تدفق الأنباء إلى صحف المعارضة ، حيث عاملت هذه الأجهزة الصحفيين الذين ينتمون إلى صحف المعارضة معاملة الأعداء ، وعملت على تقييد حقهم في الحصول على الأنباء والمعلومات ، بل كثيرا ما كان يثير اسم الصحيفة المعارضة الخوف حتى في نفوس المستويات العليا من الموظفين في الأجهزة الحكومية .

ولقد كان لانعدام التعددية السياسية ، أثره الواضح على تقييد تدفق الأنباء ، إذ إنه كلما زادت التعددية زاد التنوع في مصادر الأنباء ، أما في ظل غياب هذه التعددية فلا يصبح أمام الصحفي سوى المصادر الحكومية ليستقي منها المعلومات ، وبالتالي « تصبح هذه المصادر في وضع تستطيع فيه تحديد الأحداث الرئيسية التي يمكن نشرها ، وتلك التي لا يمكن نشرها ، ويؤكد الصحفيون المصريون أن المصادر الحكومية هي المصادر الرئيسية التي يعتمدون عليها في استقاء الأنباء »[١١] .

خامسا : مشكلة التبعية :

عانت الصحافة خلال فترة السبعينات من التبعية للسلطة ، وقد حدت هذه التبعية من قدرة الصحف على أن تكون وسيلة إعلام ، كما حدت من عملية تدفق الأنباء والمعلومات عن الأحداث الداخلية إلى الجماهير فقد « عملت المؤسسات الصحفية كامتداد للحكومة ، أو كلسان حال لها ، ولذلك فإن هذه الصحف قد ركزت على وجهة النظر الحكومية في عملية اختيار الأخبار وتقديمها ، وتعتبر متطلبات الأمن القومي من أهم شروط اختيار

الأخبار ، كما تعتبر المصادر الحكومية أهم مصادر الأخبار بالنسبة للصحفيين في مصر ، ولذلك فإن المؤسسات الصحفية المصرية لا تقوم باختيار الأخبار التي تتناقض مع سياسات الحكومة في قضايا معينة ، وتقوم باختيار الأخبار المفضلة من وجهة النظر الحكومية »[١٢] .

أما الأخطر من ذلك ، فإنه قد برزت بوضوح تبعية الصحافة المصرية للنظام الإعلامي العالمي من خلال اعتمادها بشكل كبير على وكالات الأنباء الغربية في استقاء الأنباء الخارجية ، فقد أوضحت نتائج الدراسة التي قام بها المركز القومي للبحوث عن تدفق الأخبار الخارجية في الصحافة المصرية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨١) ما يلي :

١ ـ إن الصحافة المصرية تعتمد في نشر أخبارها الخارجية على وكالات الأنباء بنسبة ٧٨٪ ، يليها غير محدد المصدر بمعنى الخبر من عدة مصادر كوكالات الأنباء أو صحف أجنبية بنسبة ١٥٪ ، ثم يليها المراسل الخارجي بنسبة ٤,٢٪ .

٢ ـ أظهرت نتائج هذا البحث أن الصحف المصرية تعتمد في استقاء أنبائها على وكالات الأنباء الغربية ، بنسبة ٩٨,٧٪ من الأنباء التي تستقيها من وكالات الأنباء العالمية[١٣] .

ولاشك أن هذه النسب العالية التي أوضحها هذا البحث تؤكد تبعية للصحافة المصرية للنظام الإعلامي العالمي ، بكل ما يمثله من اختلال وعدم توازن في عملية تدفق الأنباء من خلال اعتمادها الكبير على وكالات الأنباء الغربية ، وهو ما يمكن أن يجعلها أداة لنقل وجهات نظر الدول الغربية ، وزيادة خطر الاستعمار الثقافي .

وكان من نتائج هذا الاعتماد الكبير على وكالات الأنباء الغربية أن أصبح « انسياب المعلومات في الصحافة المصرية يتم من خلال اتجاه واحد ، وذلك بالتركيز على الأخبار الخاصة بالدول المتقدمة ، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي »[١٤] .

وتؤكد دراسة سامي طايع النتائج السابقة ، كما تؤكد أيضا « أن حراس البوابة في وسائل الإعلام المصرية مقيدون بوكالات الأنباء الأجنبية في تغطية الأخبار الخارجية ، حيث يقومون باختيار هذه الأخبار من خلال ما يتلقونه من وكالات الأنباء الدولية ، وبالتأكيد فإن هذ الوكالات (الأمريكية والغربية) تتسم تغطيتها للأخبار الخارجية بالتحيز القومي ، والمحصلة النهائية لذلك ، هي ظهور كمية كبيرة من الأخبار من وعن الدول المتقدمة التي تنتمي لها هذه الوكالات في وسائل الإعلام المصرية »[١٥] .

ويفسر سامي طايع ذلك بأنه « يرجع إلى العلاقات القوية التي تربط بين مصر وأمريكا والدول الغربية خلال السبعينات ، حيث يرى الصحفيون المصريون أن علاقات مصر الخارجية تعتبر شرطا أساسيا من شروط اختيار الأخبار الخارجية ، هذا بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية تشكل دول النخبة ، لذلك تعطي أهمية كبيرة لأخبار هذه الدول »[١٦] .

ومما يزيد في خطورة هذه المشكلة أن هذه العلاقات القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت من أسباب التركيز على أخبارها قد تزامن مع انقطاع العلاقات المصرية العربية عقب عقد اتفاقية كامب ديفيد ، وكان من نتائج ذلك ، كما أوضحت دراسة سامي طايع : « أن وسائل الإعلام المصرية قد عكست صورة سلبية للدول العربية والإسلامية والدول الأفريقية ، ودول عدم الانحياز ، وذلك نتيجة اعتمادها بشكل كبير على وكالات الأنباء الغربية ، وهو ما ينطبق أيضا على وسائل الإعلام في الدول المتقدمة التي تعكس صورة سلبية لهذه الدول ، وبالرغم من القرب الاجتماعي والثقافي لدول العالم الثالث من مصر ، فإن وسائل الإعلام المصرية قد عكست صورة سلبية لهذه الدول نتيجة لأنها قد أصبحت مقيدة بمصادر الأخبار الغربية »[١٧] .

وهكذا أصبحت الصحف المصرية وسيلة لإغراق المجتمع المصري بالقيم الغربية ، وهو ما يشكل عملية تقييد لاختيار المجتمع لأسلوب صياغة حياته ومستقبله ، واعتداء على هوية المجتمع وذاتيته الثقافية ، وبدلا من أن تصبح الصحافة أداة للتحرر الثقافي والحضاري تصبح في النهاية أداة لتكريس الاستعمار الثقافي ولمسخ هوية وذاتية المجتمع والمساهمة في زياد القطيعة بينه وبين الدول العربية والإسلامية التي تشترك معه في الهوية الثقافية ، وفي تشويه صورة هذه الدول ، ودول العالم الثالث الذي تشترك مع المجتمع المصري في نفس المعاناة من نتائج الغزو الثقافي الغربي والاستعمار الجديد ، وتشويه صورتها في وسائل الإعلام الغربية .

أما الأغرب من ذلك ، فإنه يتم تحت ظل سيطرة الدولة على هذه الصحف بالرغم من أنه كان من بين المبررات المطروحة لهذه السيطرة ، أن تكون الصحافة أداة للتحرر الوطني ، وهو ما لم يحدث ، فلقد ساهمت تبعية الصحافة للسلطة في زيادة تبعيتها للنظام الإعلامي العالمي الذي تديره الرأسمالية العالمية وتستخدمه لزيادة سيطرتها على شعوب العالم الثالث

الفقيرة .

أما الأخطر من كل ذلك ، فإن الصحف المصرية قد خضعت للتبعية المادية والتكنولوجية للولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يقول محمد حسنين هيكل : « إن أمريكا قد بدأت تمد نفوذها داخل الصحافة المصرية ، ولم يكن ذلك عن طريق التأثر بحرية الصحافة في أمريكا ، وإنما كان بوسيلة أخرى ، أن معظم الصحف المصرية كانت في حاجة إلى تجديد مطابعها ، ولم تكن لديها الاستثمارات الكافية لذلك ، وتقدمت هيئة المعونة الأمريكية لإنقاذها ، وهكذا فإن كل الصحف القومية ، بدأت تعتمد على هيئة المعونة الأمريكية في تجديد آلاتها ، ولقد وصلت قروض هيئة المعونة الأمريكية للصحف المصرية إلى أكثر من ١٢٠ مليون دولار ، وبالطبع فإن موظفي هيئة المعونة الأمريكية كان لهم الحق في أن يتأكدوا بأنفسهم من سلامة الأوضاع المالية لهذه الصحف ، وأن يحصلوا على ما يعتبرونه ضروريا من ضمانات »[١٨] .

ويؤكد موسى صبري صحة هذه الحقيقة ، حيث يقول : « إن على أمين هو الذي أقنع الدكتور زكي شافعي وزير الاقتصاد بأنه من الممكن أن تقترض دور الصحف من الحكومة المصرية اعتمادات المعونة الأمريكية ، لكي تشتري أحدث آلات طباعة تصنع في أمريكا ، وهكذا تستفيد الصحف من تيسيرات دفع القرض ، ووافق الوزير على الفكرة ، كما وافق عليها الجانب الأمريكي ، وقد قامت مؤسسة أخبار اليوم بالتعاقد على استيراد مطبعة ومحطة كهربائية خاصة بها ، وكل ما يرتبط بطباعة الأوفست من أجهزة ضخمة ، وأقيمت الدار الجديدة التي تكلفت ٢٥ مليون جنيه ، وقامت مؤسسة دار التحرير بنفس التجربة ، وأقامت المطابع الحديثة في دار التحرير ، وكذلك فعلت الأهرام »[١٩] .

وهكذا فقد اقترنت التبعية المادية والتكنولوجية لأمريكا ، بالتبعية في مجال تدفق الأخبار للنظام الإعلامي الدولي الذي تسيطر عليه الدول الرأسمالية بالتبعية للسلطة في مجال الأخبار والموضوعات الداخلية ، وفي ظل ذلك لايمكن أبدا لهذه الصحف أن تكون أداة لاستقلال المجتمع وحرية إرادته وحقه في اختيار أسلوب حياته .

سادسا : أخلاقيات الصحافة :

كان لسيطرة السلطة على الصحافة آثارها السلبية على أخلاقياتها ، فقد مارس بعض الصحفيين الكبار لحساب السلطة أسلوب الإرهاب الفكري ضد زملائهم ، ورددوا اتهامات

الخياة والعمالة ضدهم ، كما مارس رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير أساليب منع الصحفيين من الكتابة وتجميدهم عن العمل .

كما كان لرؤساء مجالس إدارات الصحف دورا في التمهيد لمذبحة سبتمبر ١٩٨١ ، وإضافة أسماء المغضوب عليهم من زملائهم الصحفيين إلى القوائم التي أعدتها السلطة للنقل إلى أعمال غير صحفية ، وقد أيدوا جميعا هذه الإجراءات ، وقاموا بالترويج والتبرير لها ، بالرغم من حجم المأساة التي عاشها المجتمع عامة والصحفيون بخاصة من جراء هذه الإجراءات .

كما أن الصحافة المصرية قد شهدت صحفيين يدافعون على صفحات الصحف عن القيود التي فرضتها السلطة على حرية الصحافة ، ويدافعون عن القوانين المقيدة للحريات ، بالإضافة إلى محاولة بعضهم تثبيت التهم التي توجهها السلطة إلى زملائهم ، كما حدث فيما سمى بقضية « التفاحة » التي وجهت فيها اتهامات لبعض الصحفيين والشخصيات السياسية وأساتذة الجامعات بالتخابر مع الاتحاد السوفيتي في سبتمبر ١٩٨١ ، وقد « أفردت جريدة مايو ، والصحف القومية الصباحية الكثير من صفحاتها لهذا الموضوع محاولة تثبيت التهمة على هؤلاء الصحفيين والشخصيات العامة ، إلا أن الأحداث كشفت فيما بعد عن أنه لم يتم توجيه أي اتهام بالتخابر لأي من هؤلاء الصحفيين ، وأن سؤالا واحدا لم يوجه في تحقيقات المدعي العام الاشتراكي أو نيابة أمن الدولة العليا ، أو حتى بلاغ هيئة الأمن القومي ، وأن قرار النيابة الصادر في ١٩٨١/١٢/١٢ قد أكد ذلك ، ولم يشر من قريب أو بعيد لقضية تخابر ، كما أنه باتصال نقابة الصحفيين بكل من جهاز المدعي العام الاشتراكي والنيابة العامة تبين أن الجهتين لم تطلبا نشر هذه الأنباء ، ولم يدل بها أي مسئول في الجهتين ، وإزاء ذلك طلب من مسهم النشر من الصحفيين تصحيح ما سبق ذكره من أخبار ، وامتثلت لهذا الطلب إحدى الصحف القومية فقط ، وهي الأخبار التي نشرت خبرا داخليا يتضمن نوعا من التصحيح ، وإن كان في غير المكان والحيز الذي نشرت فيه الأنباء الأولى ، ودفع امتناع باقي الصحف مجلس نقابة الصحفيين إلى إصدار بيان يندد فيه بهذا التصرف معلنا أن ما تم نشره في صحف مايو والأهرام والجمهورية والأخبار والأحرار غير صحيح »[٢٠] .

وهكذا لم يكف الصحفيين الاتهامات التي توجهها السلطة لزملائهم بالخيانة والعمالة،

فقاموا هم أنفسهم بفبركة قضايا تخابر وعمالة ضد زملائهم ، في هذا الجو لا يمكن للسلطة ألا أن تدوس على رؤوس الجميع ، نتيجة للانتهازية السياسية التي يمارسها بعضهم عندما تتعرض حرية الآخرين للقهر والقمع ، دون وعي بأن السلطة التي تقهر أصحاب اتجاه سياسي سوف تقهر أصحاب اتجاه سياسي آخر في المستقبل ، أو ستأتي سلطة أخرى تقهرهم ، ولم يدرك هؤلاء الصحفيون الذين وجهوا الاتهامات لزملائهم لحساب السلطة معنى الحرية ، وأن الاعتداء على حرية أحد يعني الاعتداء على حرية الجميع ، لقد غابت هذه المعاني في ظل سيادة قيم النفاق والخوف والانتهازية ا سياسية .

مفهوم حرية الصحافة فى مصر

١٩٧١ - ١٩٨١

بعد هذا العرض للأساس الدستوري والقانوني لحرية الصحافة ، والعلاقة بين الصحافة والسلطة ، وتأثير كل ذلك على التطور المهني ، كيف يمكن أن نحدد المفهوم الذي قامت عليه التجربة المصرية في الفترة ١٩٧١ - ١٩٨١ .

لقد استمرت ملكية الاتحاد الاشتراكي العربي للمؤسسات الصحفية الرئيسية في مصر حتى صدور قانون سلطة الصحافة عام ١٩٨٠ الذي قام بنقل ملكية هذه المؤسسات إلى الدولة ، وقد سبق أن ناقشنا في الباب السابق ملكية الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكي العربي) للصحافة ، وهل ذلك يمثل تطبيقا للنظرية الشيوعية في الإعلام ، ورفضنا هذا الرأي على أساس أن النظرية الشيوعية تقوم على بناء أيديولوجي متكامل يتناقض مع ما هو مطبق في مصر ، وإن كان قد تم استعارة الشكل دون المضمون ، وأيضا على أساس أن التجربة المصرية قد اعترفت بنظرية السوق الحر بالسماح للأفراد بإصدار الصحف ، مع تقييد هذا الحق بضرورة الحصول على ترخيص من الاتحاد الاشتراكي ، وعلى ذلك فإن ملكية الاتحاد الاشتراكي للمؤسسات الصحفية الرئيسية في مصر لم يكن أكثر من تمتع هذا التنظيم بوضع احتكاري في مجال ملكية الصحافة .

أما الأمر الذي استحدث في عام ١٩٨٠ فهو تحويل ملكية هذه المؤسسات الصحفية

الرئيسية إلى الدولة عقب إلغاء الاتحاد الاشتراكي العربي والتحول إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة منذ عام ١٩٧٧ ، وذلك مع إعطاء مجلس الشورى ، وهو كيان غير محدد الهوية تسيطر عليه السلطة الحق في ممارسة حقوق الملكية على هذه المؤسسات وذلك مع الاعتراف بنظرية السوق الحر مع تقييد حق الأفراد في الدخول إليه ، وإتاحة ذلك فقط من الناحية النظرية للأشخاص الاعتباريين مع فرض الكثير من الشروط والقيود التي تحول دون ممارسة هذا الحق من الناحية العملية .

وقد أوضحنا من قبل أن الدولة بتملكها للمؤسسات الصحفية الرئيسية ، قد أعطيت وضعا احتكاريا في مجال ملكية الصحافة ، ومن ثم فإن مجمل هذه التجربة تؤكد أن المفهوم المطبق هو المفهوم السلطوي (النظرية السلطوية) ، ففي هذا المفهوم يمكن أن توجد أشكال مختلفة للملكية ولكن بشرط سيطرة السلطة على الصحافة ، وتبعيتها لها ، وتؤكد دراسة أميرة العباسي هذا الرأي حيث ترى أن « قانون سلطة الصحافة ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ يمثل مرحلة أكثر تقدما من سابقتها واتساقا مع تغير فلسفة الحكم والنظرة السياسية للصحافة، لكنه مع ذلك لم يخرجها في مجملها عن مظلة نظرية السلطة »[٢١] .

يمكن أن يثور اعتراض هنا على هذا التحليل ، على أساس أن وجود صحف مستقلة عن السلطة هي الصحف الحزبية (الأحرار ـ الأهالي ـ الشعب) يمثل اتجاها إلى المفهوم الليبرالي ، والإجابة عن ذلك هي أن موقف السلطة وممارساتها إزاء هذه الصحف يؤكد صحة التحليل ، ولا ينفيه ، ويؤكد أن التجربة قد قامت في مجملها على أساس نظرية السلطة ، فوجود هذه الصحف قد ارتبط برضاء السلطة عن هذا الوجود ، وعندما اتضح استقلالية هذه الصحف ، ومارست دورها في نقد سياسة النظام ، قامت السلطة بإغلاقها كما حدث للأهالي والشعب .

ومن ثم فإن السلطة ظلت هي المتحكمة والمسيطرة على الصحافة المصرية ، سواء بالسيطرة المباشرة مثل المؤسسات الصحفية الرئيسية (التي أطلق القانون عليها وصف القومية) ، أو بشكل غير مباشر من خلال استخدام النصوص القانونية المقيدة للحريات في إلغاء هذه الصحف .

كما يمكن أن يثور اعتراض آخر هو أنه كانت هناك ملامح لنظرية المسئولية الاجتماعية للإعلام ، تتمثل في ميثاق الشرف الصحفي عام ١٩٧٥ ، ومجلس الصحافة ،

والحقيقة أن مواثيق الشرف والمجلس الأعلى للصحافة لا تعني تطبيق هذه النظرية ، إذ أنها أصلا لا تقوم إلا على فلسفة التنظيم الذاتي الاختياري للمهنة في ظل حرية كاملة للصحافة .

هناك أيضا اعتراض آخر هو أن التجربة التي تقوم على قانون سلطة الصحافة هي تجربة جديدة تطبق لأول مرة في العالم ، وأن الدول الأخرى سوف تقوم بتقليدها على أساس أنها تمثل حلولا لمشاكل الصحافة ، وهذا ما استندت إليه السلطة نفسها في تبريرها للقانون ، والحقيقة أن هذا القول لا يصمد للمناقشة ، بل إن مجمل نصوص قانون سلطة الصحافة ، وممارسات السلطة في هذه الفترة ، بالإضافة إلى القوانين سيئة السمعة ، تفرض قيودا شديدة على حرية الصحافة ، بل إن فرض هذه القوانين واستمرار السلطة في هذه الممارسات يعوق الطموح المشروع لمصر ولكل دول العالم الثالث في التوصل إلى نظرية جديدة للصحافة .

إن طريق الإبداع والابتكار والخلق مفتوح ، ولكن لا يمكن أن يقوم إبداع إلا على الدراسة الواعية للتجارب التي طبقت في مصر ودول العالم ، ثم تشخيص الأزمة ، والتفكير في حلول لها في إطار احترام حقوق الإنسان وأهمها حرية الرأي والتعبير ثم ضمان حق الجماهير في المعرفة ، وإتاحة كل الفرص للتعددية والتنوع ، ثم كيف يمكن كسر حلقة التبعية للإعلام الدولي ، ومقاومة الاستعمار الثقافي ، والحفاظ على هوية المجتمع وذاتيته الثقافية .

ومن هنا فإننا نقرر أن التجربة التي طبقت في مصر قد خضعت لتطبيق نظرية السلطة ، مع استعارة أكبر المشاكل التي نتجت عن التطور الرأسمالي العالمي ، وهو الاحتكار وذلك من خلال احتكار الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكي ـ ثم الدولة) وفي الوقت الذي تدور فيه المناقشات ، وتجري الدراسات ، وتفكر كل دول العالم في كيفية منع الاحتكار في مجال الصحافة ، تقوم السلطة في مصر بفرض هذا الاحتكار بتمليك المؤسسات الصحفية الرئيسية للدولة ، وحظر إصدار الصحف إلا بالنسبة للأشخاص الاعتبارية مع فرض قيود مالية كبيرة .

هوامش الفصل الثاني عشر

(١) علي الدين هلال وآخرون ، تجربة الديموقراطية في مصر ١٩٧٠-١٩٨١ ، م . س . ذ ، ص ١٥

(٢) محمد سعد أبو عمود ، م . س . ذ ، ص ٥٨٩ .

(٣) أماني عبد الرحمن صالح ، م . س . ذ ، ص ١٧٣ .

(٤) مقابلة مع حسين عبد الرازق ، م . س . ذ .

(٥) - Nasser . K . Munir, Op. Cit, P. 22 .

(٦) جمال الدين العطيفي ، آراء في الشرعية وفي الحرية ، م . س . ذ ، ص ٥٦٣ .

(٧) - Nasser . K . Munir, Op. Cit, P. 12 .

(٨) ليلى عبد المجيد ، حرية الصحافة بين التشريع والتطبيق ، م .س . ذ ، ص ١١٦ .

(٩) فتحي فكري ، م . س . ذ ، ص ١٢٦ .

(١٠) - Tayie Sami, The Role Of the Egyptian mass media in the Information of Young Egyptian of foreign peoples and foreign countries, ph. D. thesis, (U.K.: University of Leicester, 1989) . P. 111 .

(١١) - Ibid, P. 11 .

(١٢) - Ibid, P. 99 .

(١٣) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، تدفق الأخبار الخارجية في الصحافة المصرية ، م . س . ذ ، ص ٢٦٦-٢٧٤ .

(١٤) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٧٦ .

(١٥) - Tayie Sami, Op. Cit., P. 216 .

(١٦) - Ibid, P. 145 .

(١٧) - Ibid, P. 178 .

(١٨) محمد حسنين هيكل ، م . س ، ذ . ص ٤٣٦ .

(١٩) موسى صبري ، علي أمين الذي لن ننساه ، جريدة الأخبار ، ٥ أبريل ١٩٨٩ .

(٢٠) فتحي فكري ، م . س . ذ ، ص ١٥٤ .

(٢١) أميرة العباسي ، م . س . ذ ، ص ٣١ .